

تقرير المشاورة

المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
حول أولويات اللاجئين من أجل المنتدى العالمي للاجئين

2023

نوفمبر/ تشرين الثاني 2023



المشاوراة الإقليمية لمنطقة MENA للمنتدى العالمي الثاني للاجئين

نوفمبر/ تشرين الثاني 2023

الخلفية: عقد مجلس اللاجئين في تركيا (TMK) وفرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشبكة العالمية بقيادة اللاجئين (GRN) مشاورة إقليمية حول أولويات اللاجئين قبل المنتدى العالمي للاجئين (GRF)، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول. 2023، لضمان أن تنعكس وجهات نظر اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناقشات في منتدى GRF وأن أولويات السياسة متجددة في أولويات واحتياجات المجتمعات المتضررة.

المنهجية: تضمنت عملية التشاور الإقليمية مرحلتين: استطلاع عبر الإنترنت واجتماع تشاوري عُقد في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وتم إطلاق الاستطلاع التشاوري، المصمم لتقديم لمحة عن وجهات النظر حول القضايا التي تواجه اللاجئين والتوصيات لمعالجتها، بأربع لغات. (العربية والتركية والإنجليزية والفرنسية) وكانت متاحة في الفترة من 13 إلى 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتهدف أسئلة الاستطلاع إلى فهم آراء المشاركين في مجالات السياسات ذات الأولوية التي تؤثر سلبا على اللاجئين، وهي القضايا التي لم تتم معالجتها بشكل جيد من قبل الحكومات الوطنية وصانعي السياسات الدوليين. والحلول المقترحة لمعالجة هذه القضايا، ومشاركة المشاركين في منتدى الاستجابة العالمية. تمت مشاركة الاستطلاع التشاوري مع أكثر من 400 منظمة من منظمات المجتمع المدني، نتيجة لجهودنا في رسم الخرائط والتوعية. وتم استخدام نتائج الاستطلاع لتشكيل جدول أعمال الاجتماع التشاوري.

استجاب ما مجموعه 79 شخصا للاستبيان. كان المضيفون يمثلون المنظمات المحلية/الوطنية (37)، والمنظمات التي يقودها اللاجئون (30)، والمنظمات النسائية (7)، والمنظمات غير الحكومية الدولية (7)، وأنواع أخرى من المنظمات (4). كان أغلبهم يقيمون في تركيا (44 مشاركا)، ولكن أيضا ثلث المشاركين (29 مشاركا) يقيمون في إحدى دول MENA العشرة (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، والإمارات العربية المتحدة).

النتائج الرئيسية بشأن أولويات اللاجئين

وفقا للمشاركين في الدراسة الاستقصائية، كانت الحماية من العودة غير الطوعية هي القضية الأكثر ذكرا. وجاءت كراهية الأجانب والتمييز في المرتبة الثانية، وجاء الاعتراف بالوضع القانوني والوصول إلى الوثائق ذات الصلة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية فيما يتعلق باللاجئين في المنطقة. وشملت مجالات السياسة الأخرى الوصول إلى الخدمات الأساسية (22,8%)، والتوظيف القانوني (17,7%)، وظروف العمل الآمنة والكرامة (11,4%)، والتعليم (15,2%)؛ معالجة الأسباب الجذرية (16,5%)، والوصول إلى الحلول الدائمة (الاندماج المحلي، وإعادة التوطين، والعودة الطوعية) (15,2%)، والقدرة على عبور الحدود الدولية بحثا عن الأمان (17,7%)؛ القدرة على طلب اللجوء في بلد الإقامة (15,2%)؛ والتماسك الاجتماعي مع المجتمعات المضيفة (12,7%).

الجدول 1: أهم مجالات السياسة التي تؤثر سلبا على اللاجئين

مجالات السياسة	%
1 الحماية من العودة غير الطوعية أو القسرية، أو الترحيل	34,2
2 كراهية الأجانب والتمييز	25,3
3 الاعتراف بالوضع القانوني والوصول إلى الوثائق ذات الصلة	24,1
4 الوصول إلى الخدمات التي تلي الاحتياجات الأساسية	22,8
5 الوصول إلى فرص العمل القانونية	17,7
6 القدرة على عبور الحدود الدولية	17,7
7 معالجة الأسباب الجذرية للزوح	16,5
8 الوصول إلى حلول دائمة	15,2
9 القدرة على طلب اللجوء في بلد الإقامة	15,2

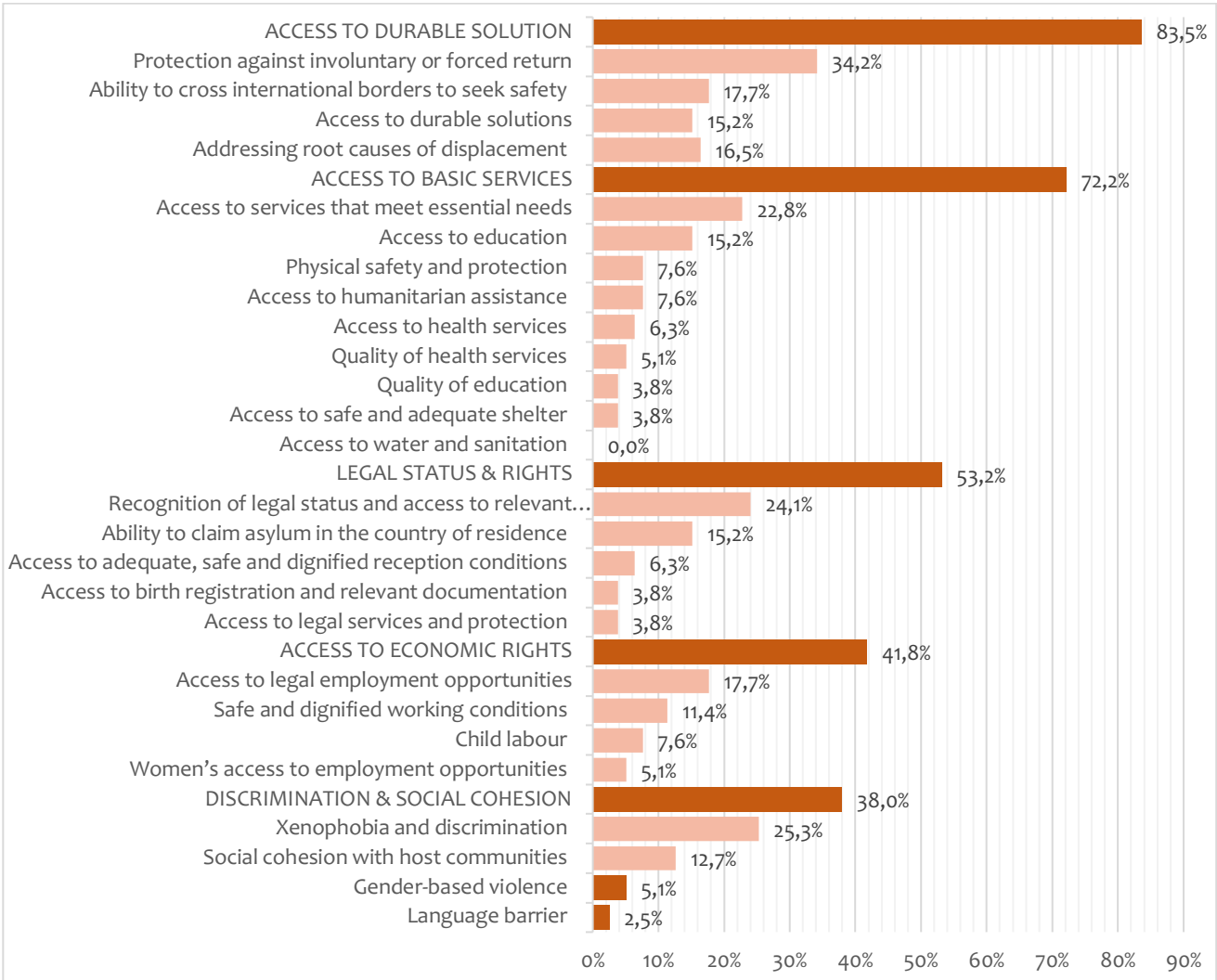
10	الوصول إلى التعليم	15,2
11	التماسك الاجتماعي والانسجام مع المجتمعات المضيفة	12,7
12	ظروف عمل آمنة وكريمة	11,4
	عدد المستجيبين	79

المصدر: الاستبيان التشاوري

سؤال: ما هي أهم ثلاثة مجالات سياسية تؤثر سلباً على اللاجئين وتحتاج إلى تحسين في البلد الذي تعمل فيه أو تقيم فيه؟

عندما يتم تجميع هذه القضايا معاً لفهم المجالات الرئيسية ذات الأولوية بشكل أفضل، فإن القضايا التي حددها المشاركون تتمحور حول 5 مواضيع رئيسية: 1. الوصول إلى الحلول الدائمة؛ 2. الوصول إلى الخدمات الأساسية. 3. الوصول إلى الوضع القانوني والحقوق؛ 4. الحصول على الحقوق الاقتصادية. و 5. التمييز والتماسك الاجتماعي.

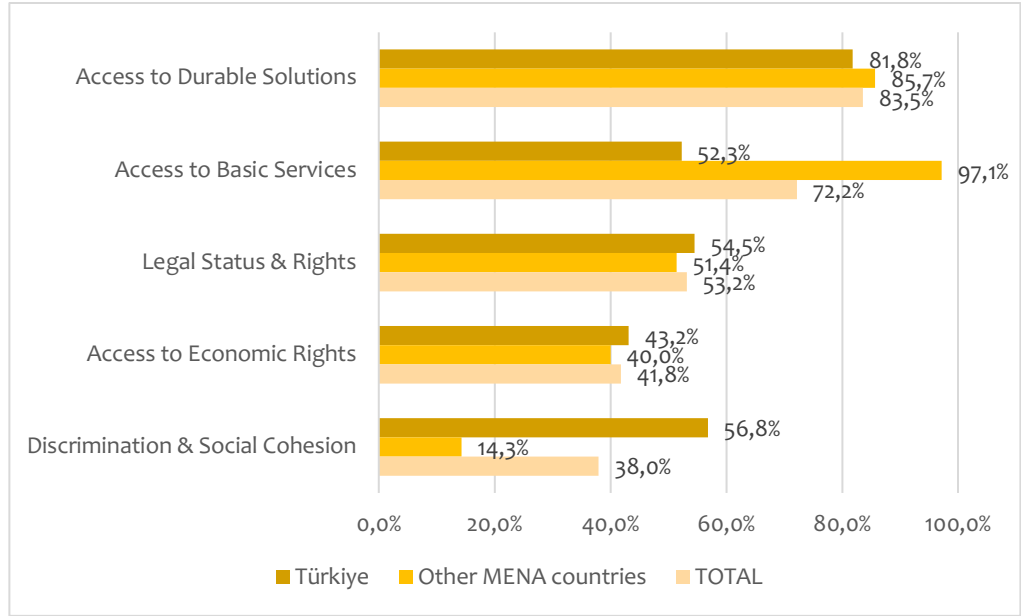
الشكل 1: مجالات السياسة الرئيسية التي تؤثر سلباً على اللاجئين



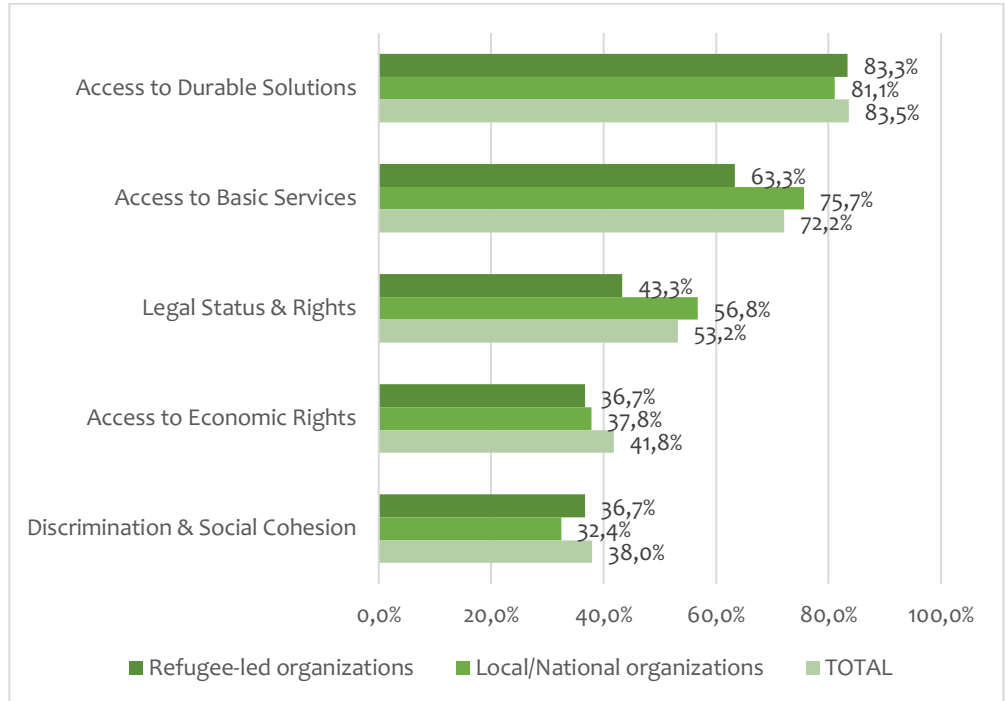
أشار غالبية المشاركين (83,5%) إلى إمكانية الوصول إلى حلول دائمة، بما في ذلك الحماية من العودة غير الطوعية، والقدرة على عبور الحدود الدولية بحثاً عن الأمان، ومعالجة الأسباب الجذرية، باعتبارها واحدة من أهم القضايا التي تواجه اللاجئين حالياً في المنطقة. ومن الجدير

بالذكر أن الوصول إلى حلول دائمة تمت الإشارة إليه باعتباره قضية مهمة بنفس القدر من قبل المشاركين المقيمين في تركيا ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك من قبل المشاركين من المنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات المحلية/الوطنية، مما يشير إلى أهمية معالجة هذه القضية في المنطقة في مواجهة التزوح الذي طال أمده في المنطقة.

الشكل 2: مجالات السياسة الرئيسية التي تؤثر سلبا على اللاجئين، حسب البلد



الشكل 3: مجالات السياسة الرئيسية التي تؤثر سلبا على اللاجئين، حسب نوع المنظمة



يبدو أيضا أن الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والتعليم والصحة والمأوى والحماية، هو أحد أهم قضايا اللاجئين من وجهة نظر المشاركين في الاستطلاع (72,2%). وقد تم ذكرها في كثير من الأحيان من قبل المشاركين المقيمين في بلدان أخرى في منطقة MENA (97,1%) مقارنة بالمقيمين في تركيا (52,3%)؛ ومن قبل المشاركين من المنظمات المحلية/الوطنية (75,7%) مقارنة بالمنظمات التي يقودها اللاجئون (63,3%).

أشار نصف المشاركين إلى الوضع القانوني والحصول على الحقوق القانونية باعتبارهما أحد مجالات السياسة المهمة، مما يجعلها ثالث أكثر القضايا التي يتم الاستشهاد بها في هذا الاستطلاع. وتشمل المسألة القدرة على طلب اللجوء، والحصول على ظروف استقبال كريمة، والتسجيل والوثائق ذات الصلة، والخدمات القانونية. كان المشاركون من المنظمات المحلية/الوطنية (56,8%) أكثر ميلاً إلى الإشارة إلى الوصول إلى الوضع القانوني والحقوق كمسألة مهمة مقارنة بالمنظمات التي يقودها اللاجئون (43,3%). في موازاة ذلك، أشار أكثر من ثلث المشاركين إلى إمكانية الحصول على الحقوق الاقتصادية (41,8%). حدد المستجيبون المقيمون في كل من تركيا ودول أخرى الوصول إلى الحقوق القانونية والحقوق الاقتصادية بنفس القدر.

وقد أشار ثلث المشاركين إلى مسألة التمييز والتماسك الاجتماعي كقضية مهمة يجب معالجتها (38%). تم الاستشهاد به في كثير من الأحيان من قبل المشاركين المقيمين في تركيا (56,8%) مقارنة بالدول الأخرى (14,3%).

يبدو أن القضايا التي لا تحظى بمعالجة جيدة من قبل الحكومات الوطنية وصانعي السياسات الدوليين موازنة لمجالات السياسة الخمسة ذات الأولوية المذكورة أعلاه:

- قد أكد المشاركون بقوة على الأسباب الجذرية للتزوح؛
- كانت شمولية الخدمات والحصول على التمويل من الجوانب الإضافية للوصول إلى الخدمات الأساسية المذكورة؛
- وفي إطار الحصول على الوضع القانوني والحقوق، ذكر المشاركون أيضاً الحق في السفر وكفاءة تحديد الوضع.

بالإضافة إلى مجالات السياسات ذات الأولوية المحددة أعلاه، تقاسم المسؤولية الدولية والتضامن والتعاون الدولي؛ وتمت الإشارة إلى مشاركة اللاجئين باعتبارها القضايا الأقل تناولاً وكوسيلة لمعالجتها بشكل أفضل. وتشمل القضايا الأخرى المذكورة الافتقار إلى المساءلة والاستقرار، والافتقار إلى سياسات طويلة الأجل واستراتيجيات متعددة البلدان.

وتشمل الطرق التي اقترحها المشاركون لضمان معالجة هذه الأولويات بشكل أفضل إجراء أنشطة المناصرة والرصد، وزيادة الوعي، ووضع سياسات طويلة الأجل/شاملة وتدخلات متعددة القطاعات/شاملة لعدة قطاعات تشمل الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وتعزيز توطين أجنحة المساعدات (التمويل للجهات الفاعلة المحلية، ومشاركة اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المحلية في عمليات صنع القرار).

ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للتزوح، تم ذكر الحوار والجهود الدبلوماسية وإجراء المفاوضات مع جميع الأطراف المعنية والمناصرة مع صناع القرار. كما أشار أحد المشاركين إلى أهمية دور المرأة في بناء السلام. ولمعالجة التمييز، اقترح المشاركون برامج التكامل المجتمعي، وتشريعات مكافحة التمييز، وزيادة الوعي للتأثير على الرأي العام والسياسات الحكومية. لتعزيز الوصول إلى الحقوق والخدمات، سلط المشاركون الضوء على أهمية تعزيز الأطر القانونية والأنظمة القضائية، ومراقبة تنفيذ القوانين؛ وتسهيل وتبسيط إجراءات التسجيل، والاستثمار في برامج التنمية وتنفيذها في البلدان المضيفة للاجئين والبلدان الأصلية.

نتائج المشاركة في المنتدى العالمي للاجئين

وفقاً لتحليل نتائج الاستبيان، كان غالبية المشاركين في الاستبيان منخرطين أو يخططون للانخراط في منتدى GRF إلى حد ما على الأقل في وقت إجراء الاستطلاع. وكان حضور الاجتماعات/المشاورات (77,4%) هو الشكل الرئيسي للمشاركة، يليه المناصرة (66%) والمناقشات مع الحكومة (40,3%). تم الاستشهاد بتقديم مساهمات مكتوبة (24,2%) وصياغة وثائق السياسة (22,6%) بدرجة أقل. كان ممثلو المنظمات المحلية/الوطنية أكثر احتمالاً للإبلاغ عن مشاركتهم من خلال المشاورات وتطوير وثائق السياسات (86,2% و31% على التوالي) مقارنة بالمشاركين من المنظمات التي يقودها اللاجئون (65,2% و17,4% على التوالي).

الجدول 2: المشاركة في المنتدى العالمي للاجئين

طريقة المشاركة	المجموع	بقيادة اللاجئين	محلية/وطنية
1 حضور الاجتماعات/المشاورات	77,4%	65,2%	86,2%
2 المشاركة في أنشطة المناصرة	66,1%	78,3%	62,1%
3 المناقشة مع الحكومات الوطنية	40,3%	34,8%	37,9%
4 إرسال المساهمات المكتوبة	24,2%	21,7%	27,6%
5 إنتاج وثائق السياسات	22,6%	17,4%	31,0%
عدد المشاركين	62	23	30

المصدر: الاستبيان التشاوري

سؤال: هل أنت أو مؤسستك منخرطون أو تخططون للمشاركة في المنتدى العالمي للاجئين الذي تنظمه المفوضية في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول 2023؟ إذا كانت الإجابة بنعم، بأي الطرق؟

غالبا ما أعرب المشاركون الذين لم يشاركوا في عملية GRF عن عدم إبلاغهم بمنتدى GRF أو عدم دعوتهم للمشاركة كأسباب لعدم مشاركتهم فيه. وأشار عدد قليل منهم إلى أنهم لم يشاركوا بسبب نقص الموارد المالية.